مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة 2004 – 2017 دراسة تطبيقية
اسم الكاتب: زيرفان عبد المحسن أسعد، هزين مردان مصطفى، اواز محمد سليم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3682
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 39, No. 128
Dec., 2020

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Asaad, Z. A., Mustafa, H. M., & Saleem, A. M. (2020). "The Impact of FDI Inflows on GDP Growth in Iraq for the period (2004-2017): An applied study". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 39 (*128*), 56-86, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.167369
P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of FDI Inflows on GDP Growth in Iraq for the period (2004-2017): An applied study

Zeravan A. Asaad [1]; Hajeen M. Mustafa [2]; Awaz M. Saleem[3]

College of Administration and Economics, Cihan University-Duhok/University of Duhok [1]
College of Administration and Economics, University of Duhok[2&3]

Corresponding author: Zeravan A. Asaad; Zeravan.asaad@uod.ac

DOI: 10.33899/tanra.2020.167369

Article History: *Received*: 27/1/2020; *Revised*: 26 /4/2020; *Accepted*: 16/6/2020; *Published*: 1 /12 /2020.

Abstract
This paper aims to examine the relationship between the changing foreign direct investment inflows and gross domestic product growth using yearly time series observations for the period (2004-2017). The current study proposed the hypothesis which investigated utilizing the novel econometrics methods such as unit root test, cointegration test and Granger causality test, the results revealed that existence of long run equilibrium relationship between the foreign direct investment inflows and gross domestic product growth during the period of the study, probably due to the little inflow to Iraq in the form to participate in pushing Iraqi economic growth due to the nonoil exports structure where average of total values of petroleum exports to total Iraqi value of exports reach to (99%) during the study period.

Keywords
Gross Domestic Product, Foreign Direct Investment Inflows, Cointegration, Causality Relationship.

ورقة بحثية

اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٧ دراسة تطبيقية

زيرفان عبدالمحسن أسعد [١]؛ هزين مردان مصطفى [٢]؛ اواز محمد سليم [٣]

[١]جامعة جيهان–دهوك/جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد

[٢&٣]جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد

المؤلف المراسل: زيرفان عبدالمحسن أسعد ، Zeravan.asaad@uod.ac

DOI: 10.33899/tanra.2020.167369

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٠/١/٢٧؛ *التعديل والتنقيح*: ٢٠٢٠/٤/٢٦؛ *القبول*: ٢٠٢٠/٦/١٦؛ *النشر*: ٢٠٢٠/١٢/١.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام سلسلة زمنية سنوية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، وهذه الدراسة اختبرت الفرضيات المقترحة باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار كرانجر السببية، والنتائج أظهرت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى قلة التدفقات الداخلة إلى العراق بشكل يسهم في دفع النمو للاقتصادي العراقي، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود هيكل صادرات غير نفطية، إذ إن متوسط نسبة إجماليي الصادرات النفطية إلى إجماليي الصادرات العراقية وصل إلى حدود (٩٩%) خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية

نمو الناتج المحلي الاجمالي، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، التكامل المشترك، العلاقة السببية.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٣٩)، العدد (١٢٨)، كانون الاول ٢٠٢٠

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: أسعد، زيرفان عبدالمحسن ومصطفى، هزين مردان وسليم، أواز محمد (٢٠٢٠). "اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو المحلي الاجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)". ***تنمية الرافدين***، ٣٩ (١٢٨)، ٥٦ - ٨٦، https://doi.org/10.33899/tanra.2020.167369

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

مقدمة

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفعت بشكل حاد في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم في جميع المناطق وعلى مستوى العالم وكان النقاش، غير واضح حول منافع وكلفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي السنوات الاخيرة تحاول كل من الحكومات ومتخذي القرار قدر الإمكان أن تبحث عن الطرائق الإيجابية لغرض زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى دولها ومن ضمنها الدول المتقدمة، والفكرة الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر هو وضع سياسات ملائمة ومستويات مناسبة للتطوير، وبالتالي قدرة هذه التدفقات في لعب دور أساسي لتحسين البيئة الاقتصادية عن طريق جلب رأس المال والخبرات الإدارية وتحسين الإنتاجية في الدولة المضيفة.

لُحظ وجود تأثير لأسعار النفط على الاقتصاد الحقيقي والتي عادة ما تأتي من خلال ازدياد تكاليف مؤسسات الأعمال وانخفاض الجزء المخصص من دخل المستهلكين للاستهلاك، ونتيجة لذلك يتوقع أن يكون لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط تأثير على مستوى الأنشطة الاقتصادية وأسواق الأسهم (Canedo Donoso, 2009)، وحيث أن تغيرات أسعار النفط المفاجئة والحادة تستطيع أن تؤثر على الاقتصاد الحقيقي وبدورها على سلوك المستهلك والشركات وبالنتيجة تؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر (Almfraji & Almsafir, 2014). حيث هناك دراسات عديدة أسهمت في تحليل العلاقة بين تغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وإن دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي كانت محل اهتمام للدراسات السابقة التي أعطت نتائجها أبعاداً مختلفة حول تأثيرها على النمو الاقتصادي، إن هناك دراسات لم تجد أي تأثير لهذه التدفقات على النمو الاقتصادي لبعض البلدان بعكس دراسات أخرى وجدت مثل هذا التأثير على دول أخرى (Brian, Aiken & Harrison, 1999; Moudatsou, 2001; Alzahrany, 2004; Hossain & Hossain, 2012; Iqbal, Shaikh & Shar, 2010; Almajaly & Aldruby, 2011 Alfaro, 2003; Okafor; 2012; Abboud, 2014; Alazawy, 2016)، بعبارة أخرى على الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة سواء في الدول المتقدمة أو النامية التي ربطت بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلا أنها مازالت متباينة في النتائج المستخلصة، ولذلك مازالت النتائج غير حاسمة والدراسات لا تتفق في تقديم دليل محدد حول اتجاه العلاقة والتأثير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وبذلك أتاحت الفرصة للباحثين لاجراء المزيد من الدراسات. بينما في العراق لُحظ بقلة وجود دراسات تربط العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد يرجع ذلك لعدم وجود استثمارات أجنبية داخلة إلى العراق إلا بعد سنة ٢٠٠٣، وهناك اختلاف بين فترة وأخرى في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو ولاسيما في الاقتصاديات المتقلبة كبيئة العراق مع وجود عدم استقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي (Marane & Asaad, 2014)، من هنا تحاول هذه الدراسة معرفة أثر تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق كدراسة حالة.

جاءت الدراسة في أربعة مباحث، إذ تم التطرق إلى منهجية الدراسة بعد المقدمة، في حين تناول المبحث الأول الجانب النظري ومراجعة بعض الدراسات السابقة، وخُصص المبحث الثاني للاشكال والجداول حول توصيف البيانات وتحليلها، فيما كان المبحث الثالث قد عرض مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات للجهات المستفيدة من نتائج اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت محل اهتمام للعديد من الدراسات الاقتصادية والمالية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي تؤديه هذه التدفقات في اقتصاديات الدول المضيفة، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) هي لا تتجاوز (٢%) وهي نسبة قليلة جداً (World Bank, World Development Indicators, 2017).

فضلاً عن ذلك فإن هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي ربطت بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المابشر والنمو الاقتصادي في الدولة المضيفة (Iqbal, et al, 2010; Almajaly & Aldruby, 2011; Hossain & Hossain, 2012: Alfaro, 2003 ; Alzahrany, 2004)، وقد تباينت نتائج هذه الدراسات والتي ترجع إلى اختلاف الظروف والسياسات الاقتصادية والمالية لتلك الدول، بعبارة أخرى لا توجد نظرية موحدة حول اتجاه العلاقة وبالتالي عدم معرفة اتجاه السببية بين المتغيرين، في حين هناك دراسات قليلة ربطت بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بشكل أو بآخر في العراق (Asaad & Marane, 2020)، وإن وجدت فان نتائج العلاقة في هذه الدراسات كانت متضاربة وغير واضحة (Alazawy, 2016; Abboud, 2014)، ولذلك تحاول هذه الدراسة تحديد العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق لكونها استقبلت حديثاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد العام (٢٠٠٣) بعد أن كانت منغلقة على نفسها (Asaad, Marane & Omer, 2015; Asaad, 2014).

وأخيراً فإن هذه الدراسة استخدمت العراق كدراسة حالة لدولة نامية من خلال محاولة الاجابة على التساؤل الآتي: هل هناك احتمال لوجود علاقة تكاملية طويلة وسببية قصيرة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتركز أهمية الدراسة على الجوانب الآتية:

١. تأتي أهمية هذه الدراسة كإضافة للاطار المعرفي حول استكشاف العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) في ظل الفترة الحرجة التي يمر بها العراق ولا سيما أنه يحاول كل جهده لبناء دولة مؤسسات.

٢. تنبع أهمية الدراسة من قلة الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق باستخدام الأساليب القياسية الحديثة.
٣. إن هذه الدراسة تساعد متخذ القرار مسبقا للتعرف على تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي صياغة وتبني سياسات مالية واقتصادية تزيد من جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل يسهم في تحقيق النمو الناتج المحلي الإجمالي وخاصة من خلال تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط فقط.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، فضلاً عن بيان نوع العلاقة بين المتغيرات خلال فترة الدراسة.

رابعاً: فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة من مشكلة البحث وأهدافه، في صياغة الفرضيات الآتية:

فرضية العدم١: لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

فرضية البديلة١: توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

فرضية العدم٢: لا توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

فرضية البديلة٢: توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

خامساً: نطاق الدراسة

استخدم الدراسة مشاهدات سلسلة سنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير المستقل ونمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد، والعينة تضمنت ثلاث عشرة مشاهدة للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) وتم اختيار هذه الفترة باعتبارها كبداية لتغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق ولكون العراق كاحد أهم الدول المصدرة للنفط.

سادساً: مصادر البيانات ومتغيرات الدراسة

تستخدم هذه الدراسة مشاهدات السلسلة الزمنية السنوية لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) بمجموع ثلاثة عشر مشاهدة متتالية، حيث جمعت مشاهدات السلسلة الزمنية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من تقارير الاستثمار الدولية السنوية الصادرة

خلال فترة الدراسة، بينما تم الحصول على مشاهدات نمو الناتج المحلي الإجمالي من النشرات الاحصائية لوزارة التخطيط وبعض المواقع الخاصة بنشر البيانات الاقتصادية لسنوات متعددة، حيث يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير المستقل بينما نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد.

سابعاً: أدوات التحليل الاحصائية والقياسية

قامت الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والقياسية في اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توظيف الحزمة الإحصائية (Eviews 8) في اختبار فرضيات الدراسة ومنها وعلى النحو الآتي:

- المنهج التحليلي الوصفي لتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات الحاصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، فضلاً عن الاختبارات الاحصائية من خلال استخدام المنهج التحليلي الكمي باستخدام الأساليب الإحصائية كالمتوسط، الانحراف المعياري، واختبار جاك بيرا.
- الاختبارات القياسية: تضمن النهج القياسي استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعدل (Dickey and Fuller , 1981) واختبار جذر الوحدة لفيليب فيرون (Phillip and Perron, 1988) لمعرفة فيما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة مستقرة أم لا، وذلك لتجنب النتائج المظللة أو المزيفة لطرائق الانحدار التقليدية (Spurious Regression) نتيجة استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة قد يرجع إلى عدم ثبات التباين أو التغيرات الموسمية أو غيرها، وبعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لكونها من الرتبة نفسها، أي متكاملة من الدرجة نفسها، جاءت الدراسة للتعرف على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار التكامل المشترك عن طريق جوهانسن وجيسليوس التي تمر باختبارين إحصائيين فالأول تمثل في اختبار الاثر (Trace Test) والثاني تمثل في اختبار القيم العظمى (Maximum Eigenvalues Test)، ومن ثَّم توظيف اختبار كرانجر السببية للتعرف على فيما إذا كان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل أو الاتجاهين بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: خلفية نظرية للدراسة

أولاً: التعاريف الاجرائية (Operational Definitions)

١. نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product Growth)

إن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية لكل شيء ينتجه جميع الأفراد والشركات في دولة ما بغض النظر فيما إذا كانوا مواطنين أو شركات مملوكة للأجانب في حالة كانت تقع ضمن حدود الدولة، فإن الحكومة تحسب إنتاجها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين يُقصد بمعدل النمو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من فصل إلى فصل، وبالتالي يعطي بالضبط مدى

سرعة نمو اقتصاد البلاد، ومعظم البلدان تستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإزالة أثر التضخم (Amadeo, 2017)، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل المتغير المعتمد في الدارسة.

٢. الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment Inflow)

إن المتغير المستقل في الدراسة الحالية هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في كونه استثمارا يركز على علاقة طويلة الأمد، ويعكس المصلحة الدائمة والمراقبة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي المباشر أو المؤسسة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير بلد المستثمر الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية) (UNCTAD, 2006)، أي إنها الاستثمارات التي تمتلك أو تسيطر على ١٠% أو أكثر من الحصص (Mithani, 2010, 491) وتم استخدام التدفقات الداخلة باعتبارها المقياس المستخدم من قبل العديد من الدراسات السابقة (Iqbal, Shaikh & Shar, 2010; Asaad, 2014: 201; Asaad & Marane, 2020).

ثانياً: النظرية المفسرة

هناك العديد من النظريات التي تطرقت إلى التنمية الاقتصادية ومنها نظرية الدفعة القوية، نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النُّمو، نظرية التبعية الدولية. ولكون المتغير الرئيس لهذه الدراسة هو نمو الناتج المحلي الإجمالي فإن هناك العديد من النظريات التي تطرقت إلى النمو الاقتصادي، ومنها نظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية، نظرية النُّمو الجديدة (الداخلية).

إن النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية يرتبط بأفكار الاقتصادي جون مينادر كينز، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (١٩٢٩ – ١٩٣٢)، إذ أشارت هذه النظرية إلى أن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك، ويقسم هذه النظرية معدلات النمو إلى ثلاثة أنواع: الأول هو معدل النُّمو الفعلي، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل، والثاني معدل النُّمو المرغوب، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، في حين الأخير هو معدل النُّمو الطبيعي أي أقصى معدل للنمو يمكن أن يثمر عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل (Almasudy; 2010, 31-32).

إن نظرية النمو الجديدة (New Growth Theory) هي نظرية النمو الاقتصادي التي تطرح رغبات البشر والأهداف غير المحددة لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وناقشت نظرية النمو الجديدة بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد سيرتفع باستمرار بسبب رغبة الاشخاص في تحقيق الأرباح. كما أن المنافسة تقلل من الربح في منطقة واحدة، فيجب على الأفراد أن تسعى باستمرار إلى استخدام طرائق أفضل للقيام بممارسة الأشياء أو اختراع منتجات جديدة من أجل تحقيق ربح أعلى، وهذه الفكرة الرئيسة هي واحدة من

المبادئ الأساسية لنظرية النمو الجديدة (Asaad, 2014)، أي إن هذه النظرية تركز على دور نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن البلدان النامية تفتقر إلى البنية التحتية الضرورية مثل التعليم، الأسواق المالية المحررة والاستقرار السياسي والاجتماعية الاقتصادي، وبصرف النظر عن نقل التكنولوجيا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه المهارات التنظيمية والإدارية، والتسويق الدراية والوصول إلى الأسواق من خلال شبكات التسويق للشركات المتعددة الجنسية (Adam, 2009). في حين إن نظرية النمو (growth theory) تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، وكان التركيز أيضاً على دور تطوير التكنولوجيا والكفاءة والإنتاجية في تقوية النمو (Lim, 2001).

وأوضحت نظريات النمو الداخلي (endogenous growth theories) بأن النمو على المدى الطويل لدولة ما يتأثر ليس فقط بحجم الاستثمارات المادية، وإنما يعتمد أيضاً على كفاءة الاستفادة من الاستثمار (Asaad, 2014)، ولذلك ركزت إنموذج النمو الداخلي على دمج المهارات التنظيمية والإدارية والتقنية والبشرية والابتكار والتقدم التكنولوجي، وتراكم المعرفة في نظريات النمو والتي غالبا ما يتم إحضارها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (Romer 1986 Manliw, David & David, 1992). وبعبارة أخرى فإن الافتراض الرئيس للنظرية الحديثة هو زيادة العائد الحدي على حجم عوامل الانتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري، مما يولد إنتاجية أحسن، وبالتالي فإن النمو يعتمد على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في البحث والتطوير والمعرفة (Nasir, 2004, 8).

إن نظرية التجديد ونظرية التبعية قد تكونا بداية الترابط النظري بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أشار إلى نظرية التجديد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وفقا لمبدأ أن النمو يتطلب رأس المال الاستثماري، وقد وجد البعض بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي وظيفة ذات جانبين من خلال المساهمة في تراكم رأس المال وزيادة إجماليي إنتاجية عوامل الإنتاج.

إن النظريات السابقة تعتبر الحجر الاساس لهذه الدراسة في محاولتها لمعرفة تأثير التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر الدولة المضيفة لعوائد الاستثمار في زيادة الإنتاجية والتراكم المعرفي.

ثالثاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

إن المحرك الأساسي للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر هي الشركات المتعدية للجنسيات، ولذلك اعتبرت هذه الشركات أحد مظاهر العولمة في العصر الراهن، وتمثل هذه الشركات إحدى القنوات الرئيسة لنقل الاموال عبر الحدود على شكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والعقود الأخيرة شهدت ثورة في ضخامة حجم هذه التدفقات على مستوى العالم (Asaad & Marane, 2020).

ويلاحظ من الجدول (١) بأن حصة الاسد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب إلى الدول المتقدمة بعكس ما هو سائد بأن تكون الدول النامية هي التي تجذب هذه التدفقات، وقد يرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي في الدول المتقدمة بعكس النامية أو يرجع إلى كبر حجم الأسواق المالية فيها والتي تجذب هذه التدفقات (Asaad, 2017)، علاوة على ذلك فان حجم هذه التدفقات خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٦) التي دخلت إلى الدول المتقدمة بلغت (٤٤٦٩٤٧٧) مليون دولار وبنسبة (٥٠%) من إجماليي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، في حين كانت نسبة هذه التدفقات في الدول المتقدمة يتجاوز (٨٠%) في ثمانينيات القرن الماضي. أما عن حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الاجنبى المباشر على مستوى دول الخليج مجتمعاً بلغ (١٦٨٠٦٨) أي بنسبة (١,٨٨%) من إجمالي تدفقات العالم وبنسبة (٤,١٢%) من حجم التدفقات الداخلة إلى الدول النامية، فضلاً عن أن وضع العراق لم تكن أفضل من مثيلاتها من دول الخليج، وكانت نسبة العراق إلى دول الخليج من هذه التدفقات هي فقط حوالي (١١,٩٤%)، في حين لم يتجاوز تدفقات العراق إلى الدول النامية أكثر من (٠,٤٩%) ، في حين تمثلت حصة العراق من التدفقات العالمية كانت حوالي (٠,٢٢)، باعتبار أن إجماليي التدفقات الداخلة إلى العراق كانت (٢٠٠٦٠) مليون دولار للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥).

الجدول (1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق والخليج العربي للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)

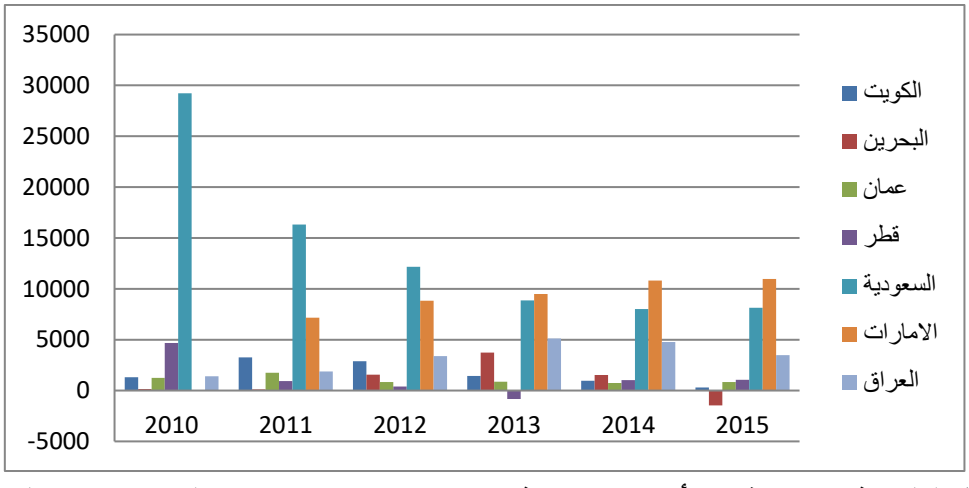
بملايين الدولارات

الدولة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	٢٠١٥-٢٠١٠
الكويت	1 305	3259	2873	1434	953	293	8812
البحرين	156	98	1 545	3 729	1 519	-1463	254
عمان	1 243	1 753	850	876	739d	822	2548
قطر	4 670	939	396	-840	1 040	1 071	495
السعودية	29 233	16308	12182	8865	8012	8141	53508
الامارات	8 797	7 152	8 828	9 491	10 823	10 976	56067
تدفقات دول الخليج	36607	29509	26674	23555	23086	19840	168068
العراق	1396	1882	3400	5131	4782	3469	20060
غرب أسيا	63186	52832	47558	45517	43290	42362	294745
الدول النامية	625330	670149	658774	662406	698494	764670	4079823
الدول المتقدمة	699889	817415	787359	680275	522043	962496	4469477
العالم	1388821	1566839	1510918	1427181	1276999	1762155	8932913
% العراق إلى دول الخليج	3.81	6.38	12.75	21.78	20.71	17.48	11.94

الدولة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	٢٠١٥-٢٠١٠
% العراق إلى غرب اسيا	2.21	3.56	7.15	11.27	11.05	8.19	6.81
% العراق إلى الدول النامية	0.22	0.28	0.52	0.77	0.68	0.45	0.49
% العراق إلى العالم	0.10	0.12	0.23	0.36	0.37	0.20	0.22

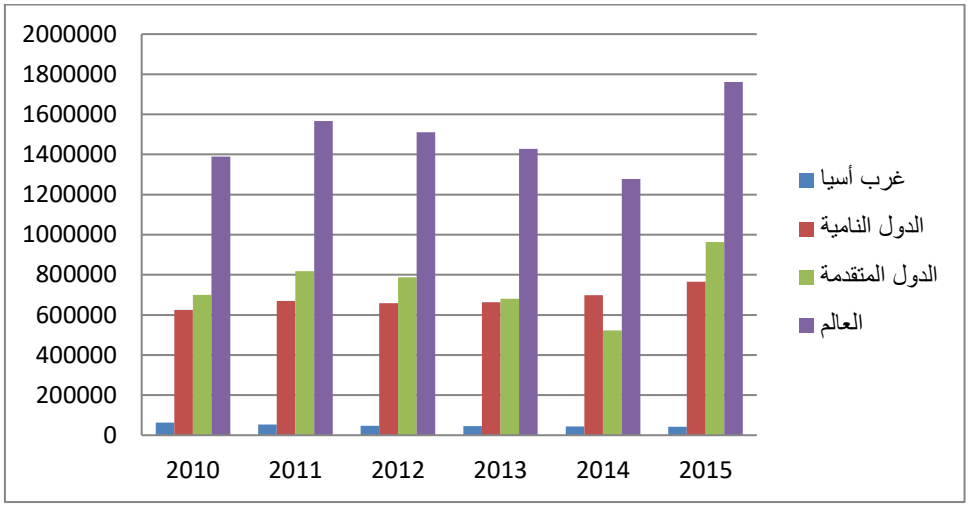
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (UNCTAD, World Investment Report, 2016)

ويلاحظ من الشكل (٢) وجود اختلاف بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى العراق ودول الخليج العربي، ففي العام (٢٠١٠) كانت السعودية مستحوذة على حصة الاسد من هذه التدفقات، إلا أن في العام (٢٠١٣) بدأت الامارات باستلام تدفقات أكثر من السعودية وإلى نهاية فترة الدراسة، في حين كانت دول الخليج الاخرى تجذب تدفقات بشكل مستقر وباحجام ضئيلة، وأن العراق استطاع جذب تدفقات أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ من العام (٢٠١١) وإلى نهاية فترة الدراسة، ومع ذلك فإن إجماليي التدفقات الداخلة إلى العراق ودول الخليج مجتمعاً لا يعادل أكثر (٥%) من التدفقات الداخلة إلى الدول النامية ولا يتجاوز (٢%) من التدفقات الداخلة إلى العالم خلال فترة الدارسة مجتمعا لمدة خمس سنوات متتالية. ويوضح الشكل (٣) التدفقات الداخلة إلى دول غرب آسيا مجتمعة، بحيث بلغ حجم هذه التدفقات خلال فترة الدارسة مبلغ (٢٩٤٧٤٥) مليون دولار، وتمثل نسبة (٧%) من إجماليي التدفقات الداخلة إلى الدول النامية، وتمثل (٦,٥%) من التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدمة، ولا تتجاوز (٣%) من التدفقات الداخلة على مستوى العالم.



الشكل (٢): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق والخليج العربي للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (UNCTAD, World Investment Report, 2016)



الشكل (٣): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (UNCTAD, World Investment Report, 2016)

رابعاً: مراحل تطور نمو الاقتصاد العراقي

جاء ترتيب العراق على مستوى العالم في المرتبة (٥١) من مجموع (٢١٨) دولة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام (٢٠١٥) (World Bank, World Development Indictors, 2016)، وعلى الرغم من احتلال العراق المرتبة الخامسة على مستوى العالم في احتياطات النفط المثبت بحجم (١٤٤,٢) مليار برميل (OPEC Annual Statistical Bulletin, 2014)، ووجود هذه الكميات الضخمة للنفط كخزين والكميات المنتجة والمصدرة منها إلا أنها لم توظف بالشكل الصحيح نتيجة للاحداث والوضع غير المستقر سياسيا وأمنيا واقتصاديا من خلال الحروب التي خاضها العراق سواء مع ايران أو دخولها الكويت وحتى حربها الأخير مع العصابات الارهابية كداعش وغيرها في العراق وقبلها النزاعات الداخلية المستمرة وخاصة الطائفية منها (Asaad, 2014; Asaad & Marane, 2020)، ومع ذلك فإن العراق لم يستطع أن ينوع من مصادر تمويلها والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للأيرادات وعدم اتباعها الخطوات الصحيحة أدت إلى اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس في تمويل موازنتها، وبعبارة أخرى إن الاقتصاد العراقي يعتمد على مصدر واحد فقط للايرادات وهو القطاع النفطي.

يلاحظ بوجود ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي في العراق للفترة (١٨٧٠-١٩٧٩) كان بمعدل (٥,٧) والناجم عن الزيادة في الايرادات النفطية، وهو معدل مرتفع قياساً بالفترة اللاحقة ويرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاجية النفط بمعدل (١٥,٣%)، وعندما تم فرض الحصار الاقتصادي للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) كان (-١٤) والتي أدت إلى تقليل إيرادات العراق النفطية، وبالتالي الأثر المباشر الحاد والذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ويرجع إلى انخفاض نمو القطاع النفطي بمعدل (-٩,٧)، وبعبارة أخرى النمو الاقتصادي

في البداية لم يكن ناجماً عن عن الزيادة الحقيقية في إنتاجية عوامل الإنتاج للقطاعات الحقيقية من خلال تقديم السلع الملموسة.

قدرت الخطة التنمية في العراق بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2012) بـ(13.31%) وعلى أساس ذلك فان الناتج المحلي الإجمالي مع النفط سيزداد من (264.950) ترليون دينار عام (2013) إلى (445.383) ترليون دينار عام (2017) بنسبة زيادة قدرها (68%) وتتوقع الخطة زيادة الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط من(131.953) ترليون دينار عام (٣201) إلى (181.361) ترليون دينار عام (2017) وذلك بنسبة زيادة قدرها (% 37.4) وإن هذه الزيادة يفسرها نمو الأنشطة الاقتصادية (عدا النفط) بمعدل نمو سنوي قدره (% 7.5) مقابل نشاط استخراج النفط الذي سينمو بمعدل سنوي قدره (18.7%) ((Ministry of Planning, 2013, 12-13).

يلاحظ بأن العراق يعتبر متخلفاً ولديه نظام تقليدي في مقارنة الناتج المحلي الإجمالي في العراق مع الدول الأخرى المشابهة لظروف العراق كالدول الخليج، كضعف التداول في السوق المالي وعدم كفاءة القطاع المصرفي (Asaad, 2014, Asaad, et al., 2015)، وبالتالي عدم مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، إذ لم يستثمر موارد العراق الطبيعية بالشكل المطلوب سواء قد يرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق والتي أدت إلى تراجع إنتاجيته وانهيار وضعه الاقتصادي وخاصة نتيجة السياسات اللاعقلانية في تقليل الموارد المالية المخصصة للقطاعات الصناعية المطلوبة، وكلها أسهمت إلى عدم تطوير الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي عدم تحسين متوسط دخل الفرد العراقي.

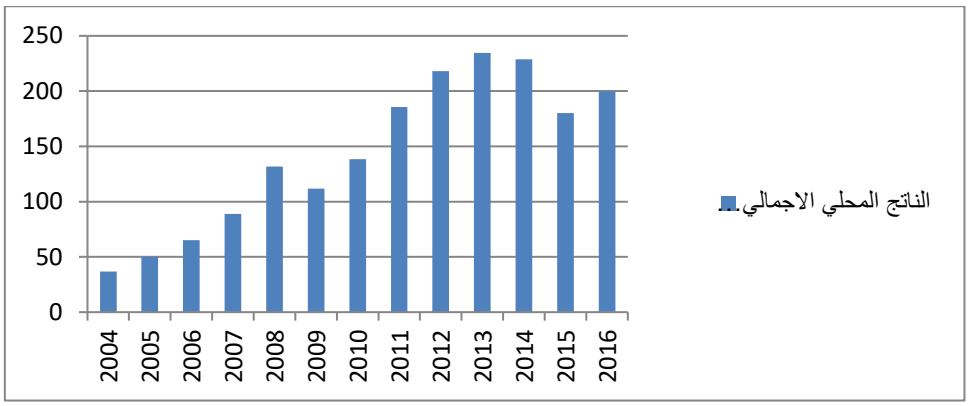
الجدول (٢): نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية في العراق (مليار دولار) للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٦

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي
2004	36.63	54.16
2005	49.95	4.4
2006	65.14	10.16
2007	88.84	1.4
2008	131.61	6.61
2009	111.66	5.81
2010	138.52	5.86
2011	185.75	8.58
2012	218	13.90
2013	234.6	6.60
2014	228.7	-2.10
2015	180.07	2.40
2016	199.88	11.00

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

Ministry of Planning, Central Statistical Organization, indicators of national accounts, indicators of domestic product and national income for the years (2004-2016).

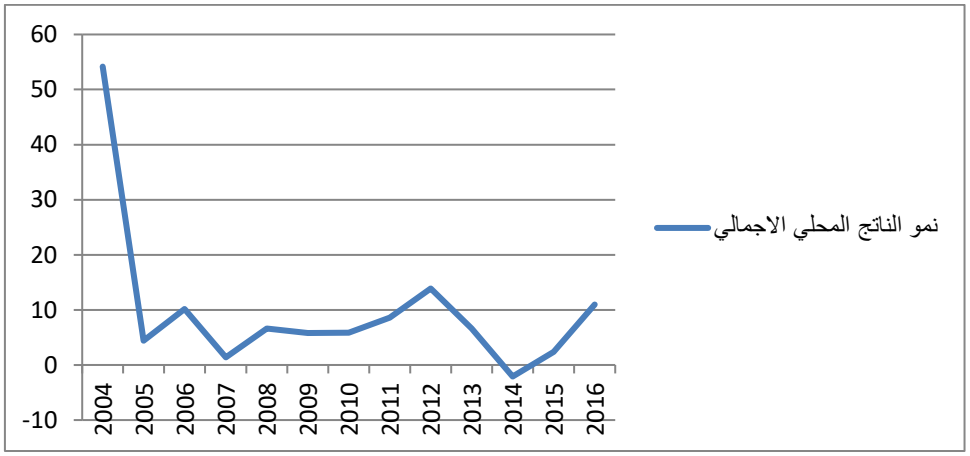
إن الناتج المحلي الإجمالي في العراق توسع بنسبة (١١%) للعام (٢٠١٦) مقارنة بالسنة السابقة، وكان متوسط النمو السنوي في العراق من العام (١٩٩١) إلى العام (٢٠١٦) كان بمعدل (٧,٧٨%)، ووصل إلى أعلى قيمة في العام (٢٠٠٤) حيث بلغ نسبة (٥٤,١٦%) وكان أدنى مستوى وصل إليها نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام (١٩٩١) حيث بلغ نسبة (-٥٦,٤٠)، إن الجدول (٢) يوضح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية بين الارتفاع والنقصان خلال فترة الدراسة.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

Ministry of Planning, Central Statistical Organization, indicators of national accounts, indicators of domestic product and national income for the years (2004-2016).

الشكل (٣): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية في العراق (مليار دولار) للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)



الشكل (٤): نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية في العراق (مليار دولار) للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

Ministry of Planning, Central Statistical Organization, indicators of national accounts, indicators of domestic product and national income for the years (2004-2016).

ويلاحظ من الشكل (٣) تغيرات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية المقاسة بمليارات الدولارات للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، في حين يوضح الشكل (٤) نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية المقاسة بمليارات الدولارات للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، إذ إن هذا المؤشر يتكون من قطاع الخدمات وقطاع النفط، والمؤشر كان في تصاعد مستمر نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي قد يرجع إلى التغيرات الجذرية التي شهدها العراق بين تغير النظام السياسي منذ سقوط نظام صدام في نيسان العام (٢٠٠٣) ورجوع العراق إلى الاندماج مع الانظمة الاقتصادية والمالية الدولية، حيث بدأ مباشرة بالدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس الذي اشترط على العراق لغرض شطب أو تقليل ديون الدول الاعضاء في النادي عليه إلى إجراء بعض الاصلاحات الاقتصادية ولاسيما التوجه نحو اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص والتوجه نحو الخصخصة وتقليل النفقات وخاصة الدعم الحكومي للمشتقات النفطية والغاء البطالة التمويلية، وبالتالي السيطرة على العجز المالي والدين العام هذا من جهة، وكان لارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة والتي بلغت نحو نصف تريليون مليار دولار في خمس سنوات والناتجة عن ارتفاع الاسعار العالمية للنفط ولذلك أعتبر النفط القطاع الرئيس من الناتج المحلي الإجمالي في العراق من جهة أخرى، وهذه هي الأسباب الحقيقية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ما عدا سنة (٢٠١٤) فكان الناتج المحلي الإجمالي في أدنى مستوى له وبمعدل نمو سالب (-٢,١٠)، وقد يرجع ذلك بعد استيلاء المنظمة الارهابية داعش على مساحات شاسعة من أراضي العراق، وبالتالي خروج جزء من حقول النفط أو طرق نقلها عن سيطرة الدولة العراقية وانخفاض أسعار النفط عالميا والتي وصلت إلى مستويات دنيا غير مسبوقة، وبالتالي احتاج العراق إلى تمويل عملياته العسكرية وتمويل عجزه في الموازنة وارتفاع معدلات البطالة، وعدم توافر فرص العمل الحقيقية لاستيعاب الكم الكبير من الخريجين الجدد من الجامعات العراقية وظاهرة الفساد المالي والاقتصادي التي أرهقت مؤسسات الدولة العراقية والصراعات الطائفية والصراع بين الحكومة المركزية وأقليم كرستان كلها أسباب أدت إلى سيطرة القيم الوهمية على معدلات الانتاج الحقيقية في العراق (Asaad, et al., 2020)، هذا فضلاً عن ظاهرة غسيل الأموال وتهريب مليارات الدولارات النقدية إلى الخارج.

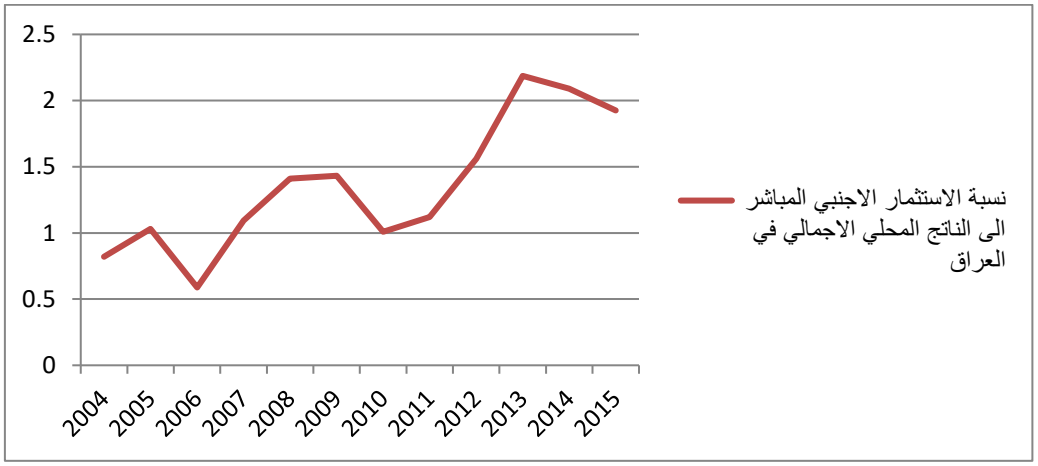
خامساً: الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق

إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت محل اهتمام للعديد من الدراسات الاقتصادية والمالية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي تؤديه هذه التدفقات في اقتصاديات الدول المضيفة، إلا أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) هي لا تتجاوز (٢%) وهي نسبة قليلة جداً، في حين تتجاوز هذه النسبة (٩%) في جزيرة مالديف.

الجدول (٣): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي
2004	**0.81**
2005	**1.03**
2006	**0.58**
2007	**1.09**
2008	**1.40**
2009	**1.43**
2010	**١1.0**
2011	**1.12**
2012	**1.55**
2013	**2.18**
2014	**2.09**
2015	**1.92**

المصدر:إعداد الباحث بالاعتماد على (WorldBank, World Development Indicators, 2017)



الشكل (٥): الجدول (١): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (World Bank, World Development Indicators, 2017)

سادساً: الدراسات السابقة (Literature Reviews)

تركزت العديد من الدراسات الاقتصادية السابقة النظرية والتطبيقية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيير في النمو الاقتصادي، فالكثير من النتائج التطبيقية بعدم وضوح صورة المنافع الإجمالية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان بشكل عام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم وكبير جداً في تسريع النمو الاقتصادي، ولكن تعتمد على بعض العوامل لمستوى التطور التكنولوجي والتدور

التكميلي للاستثمارات الأجنبية مع الاستثمارات المحلية. فالبعض منها حاولت البحث عن العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤشرات الأسواق المالية أو مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف وأسعار النفط أو النمو الاقتصادي، (Okafor, 2012; Glu, Afzal, Khan & Mughalk, 2012; Arouri & Khuong, 2010; Iqbal, Shaikh & Shar, 2010; Alfaro, 2003; Asaad, Marane & Mustafa, 2020)، وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة حول العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي إلا أن البعض منها وجدت مستويات مختلفة للبلدان في طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، إذ هناك وجهة نظر تقول بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في النمو الاقتصادي في الدول النامية، بينما لا يوجد تأثير لهذه التدفقات على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، ولذلك فإن دراسة هذه العلاقة بين المتغيرين كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي كان دائماً محل اهتمام في الدراسات، والجدول (٣) يستعرض بعض من هذه الدراسات:

جدول (٤): استعراض بعض الدراسات السابقة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي

الباحث	الدولة	المنهجية والنتائج
Alazawy, (2016)	العراق	حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي باستخدام مشاهدات سنوية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، والنتائج أظهرت وجود علاقة عكسية بينها وبين النظرية الاقتصادية التي تفترض بوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في البلدان المضيفة، وقد يرجع عدم توجيه هذه التدفقات إلى تنمية القطاع الصناعي. في حين تركزت دراسة اخرى في العام (Almasudy, 2010) على مدى مساهمة معدلات النمو في تخفيض الفقر، إذ إن مؤشر النمو يكون لصالح الفقراء كلما تزايد معدل النمو لصالح الفقراء قياسًا بغير الفقراء، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر النمو قد تزايد نتيجة تزايد معدلات النمو، وأوصت الدراسة بتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال منحها القروض الصغيرة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي فيها وبالتالي دعم الفقر.
Salih ، (٢٠١٦)	العراق	تطرقت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين أسعار النفط الخام ومعدلات النمو الاقتصادي باستخدام أنموذج بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، وتضمن أنموذج الدراسة متغيرًا وسيطًا يتمثل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بتوظيف أنموذج الانحدار طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع النفطي يعتبر من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهم الرئيس في عملية النمو الاقتصادي في العراق، ولذلك أوصت الدراسة إلى إعادة هيكلة الشركات النفطية للارتقاء بمستويات الإنتاجية والتصدير من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية.
Abboud, (٢٠١٥)	العراق	يهدف البحث إلى تحليل تاثير التغييرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي على حجم الاستثمار بمختلف أنواعه وتحليل طبيعة أداء الاقتصاد العراقي وحجم الاستثمار فيه للفترة (٢٠٠٥-

الباحث	الدولة	المنهجية والنتائج
		٢٠١١)، وقد توصل البحث إلى أن حجم الاستثمار كان دون المستوى المطلوب، وقد يرجع إلى عوامل سياسية واقتصادية أدت إلى تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي وضعف دور الاستثمار الخاص في تكوين رأس المال الثابت والاستثمار ات الأجنبية عادة تبحث عن الأسواق الكفوءة والاستقرار السياسي، وهذا ما يفتقده العراق، واتفق مع دراسة اخرى اجريت في العراق (Asaad, et al., 2020).
Alzahrany, (٢٠٠٤)	السعودية	حاولت الدراسة إظهار درجة التداخل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في السعودية باستخدام بيانات شهرية للفترة (٢٠٠٠/٠٩/٠٣-٢٠١٠/١٢/٠٣)، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير بحسب تقدير أنموذج تصحيح الخطأ، ويرجع ذلك إلى عدم استفادة السعودية من هذه التدفقات بالشكل المطلوب، وأوصت الدراسة بالتعرف على المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية القانونية وغيرها.
Almajaly & Aldruby, (2011)	الأردن	سعت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على حجم صافي الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (١٩٧٨-٢٠٠٧)، وقد شملت الدراسة كل من (سعر الصرف الحقيقية، عرض النقد، سعر السهم في السوق، حجم الإنفاق المحلي والأجنبي)على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي، باستخدام الانحدار الذاتي وأنموذج تصحيح الخطأ بعد استخدام اختبار جذر الوحدة واختبار جوهانس للتكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنية في المدى الطويل لتحديد اتجاه السببية بين Granger) المتغيرات، والنتائج أشارت إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، كما أوضحت النتائج من خلال اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سببية بين المتغيرات، بعضها علاقة أحادية الاتجاه، وبعضها الآخر علاقة تبادلية وهذه النتائج جاءت متوافقة بشكل او باخر مع دراسة اجريت في ماليزيا (Asaad, 2017) .
Buatros & Dahan, (2010)	الجزائر	تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير كمية تداول النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥)، حيث تم التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحليل السلاسل الزمنية واستخدام الأنموذج القياسي، وتوصلت الدراسة إلى علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية النقود بمفهومها الضيق أو الواسع وهو ما يتفق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المعتمدة خلال فترة الدراسة في الجزائر.
Okafor, (2012)	نيجيريا	تركزت هذه الدراسة على المحددات الأساسية للأستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وكانت نتائج الدارسة قد أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرف من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة النيجيرية، وأيضاً النتائج أشارت إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية تكون حاسمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى متخذ القرار العمل على تطوير البيئة الاقتصادية الكلية لزيادة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دراسة أخرى حاولت معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر

الباحث	الدولة	المنهجية والنتائج
		في نمو الاقتصاد في باكستان للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) بحيث تضمن أنموذج الدراسة كل من (معدل الفائدة ومعدل التضخم)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية لسعر الفائدة وعلاقة سلبية لمعدل التضخم مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(Glu, Afzal, Khan & Mughalk, 2012).
Alfaro, (2003)	دول مختلفة	أوضحت الدراسة بأن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف بشكل كبير بحسب القطاعات، وذلك من خلال اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الاساسي والصناعي والخدمي، واقترحت نتائج التحليل باستخدام بيانات لدول مختلفة للفترة (١٩٨١-١٩٩٩) بأن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير غير واضح على النمو، وان هذه الاستثمارات في القطاع الاساسي كان لها دور سلبي على النمو، بينما كان لها دور إيجابي في القطاع الصناعي، في حين مازال دور هذه الاستثمارات غير واضح في القطاع الخدمي.
Iqbal, et al, (2010)	باكستان	حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات سلسلة زمنية فصلية للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٩)، وتبينت نتائج الدراسة بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدارسة، وأن نتائج أنموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية وجدت العلاقة السببية من اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والنمو الاقتصادي مع وجود عاملين مهمين تحسن التأثير على النمو الاقتصادي في باكستان، إذ إن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا ايجابيًا على نمو التجارة، وأيضاً قيام الحكومة بدور ايجابي يؤديه في ايصال الاوراق المالية إلى المستثمرين حول العالم، وأن يوجه الاستثمارات إلى مناطق نائية محددة في بعض المقاطعات.
Hossain & Hossain, (2012)	بنكلادش وباكستان والهند	اختبرت هذه الدراسة العلاقة التكاملية والسببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٧٢-٢٠٠٨) لكل من بنكلادش وباكستان والهند، باستخدام الاختبارات القياسية، وتبينت النتائج بعدم وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل في بنكلادش والهند بعكس باكستان التي وجدت فيها هذه العلاقة على المدى القصير والطويل، بعكس بنكلادش التي وجدت فيها العلاقة السببية بين المتغيرين، لذلك العلاقة السببية كانت من اتجاه واحد فقط من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعكس ذلك وجدت النتائج عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين لبنكلادش، بينما توجد علاقة من اتجاه واحد فقط لكل من باكستان والهند، بعبارة أخرى إن الاستثمار الأجنبي المباشر سبب النمو الاقتصادي في باكستان.

يتضح من الجدول (4) لبعض الدراسات التي اختبرت العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية والمتقدمة بأنها مازالت غير واضحة والدراسات غير متفقة في تقديم دليل محدد حول اتجاه العلاقة والتأثير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وبذلك أتاحت الفرصة للباحثين لاجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع من جهة، إذ إن بعض الدراسات أشارت إلى وجود تأثير ضعيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (Brian, Aiken

& Harrison, 1999)، هذا وقد أثبتت دراسات عديدة التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي للدولة المضيفة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منها (Barrell & Pain,1996; Taylor & Sarno, 1999; Trevino, et. al, 2002)، في حين أوضحت النتائج أن النمو الاقتصادي يجذب الاستثمارات الأجنبية في أغلب الدول الاوروبية بعكس دول أخرى كايطاليا وفنلندا واسبانيا وايرلندا، في حين لم تكن العلاقة موجودة في السويد (Moudatsou, 2001) ومن جهة أخرى يلاحظ من خلال مراجعة الدراسات السابقة وجود الفجوة المعرفية نتيجة قلة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في الدول النامية مثل العراق، وإن وجدت فتكون الفترات التي تناولتها مختلفة، والنتائج غير مطابقة والمنهجية المستخدمة تختلف من دراسة إلى أخرى، وكلها أسباب ومبررات تدفع إلى إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع. واختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كان من ناحية النمو الاقتصادي في العراق بالاعتماد على الخلفية النظرية في اختيار متغيرات الدراسة تحت النظرية النمو الجديدة ، في حين تتشابه مع أغلب الدراسات السابقة في العلاقة الطويلة الأمد والعلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ولكون مساهمة هذه التدفقات مازالت ضعيفة جداً في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

إن تأثير التغيرات السنوية للأستثمار الأجنبي المباشر على ونمو الناتج المحلي الإجمالي هو الغرض الأساس للدراسة الحالية، وجاء الجانب التطبيقي بعد مبحث الخلفية النظرية وبعض الدراسات السابقة، والتوصيف الإحصائي لمشاهدات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٧) جاء في بداية هذا المبحث، يليها عرض وتحليل لنتائج الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة للتعرف على التغيرات الحاصلة في هذه المتغيرات خلال مدة الدراسة، إذ يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد، وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير المستقل.

أولاً: أنموذج الدراسة

يتضمن الأنموذج القياسي لهذه الدراسة العلاقة بين التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، لذلك فقد حدد أفي نموذج الدراسة المتغير المعتمد المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغير المستقل وعلى النحو الآتي:

Estimation Command: LS GDP_Growth FDI C
Estimation Equation: GDP_Growth =C(1) C(2)*FDI + e

إذ إن:

GDP_Growth = نمو الناتج المحلي الإجمالي.

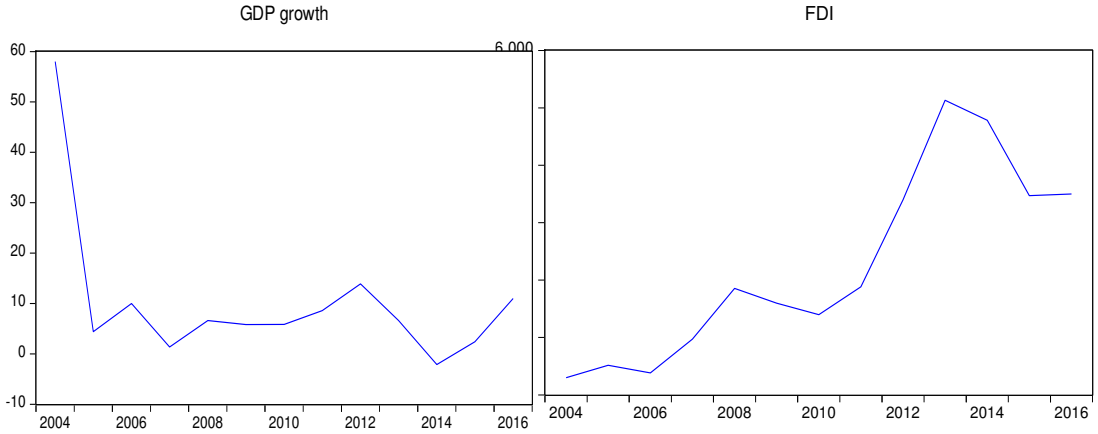
C(1) = ثابت المعادلة (قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغير المستقل مساوية الصفر).

C(2) = (FDI) معامل التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

e = المتغير العشوائي (التغير في التدفقات مع متوسط صفر)

ثانياً: التوصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجانب التوصيفي مشاهدات السلسلة الزمنية التي أجريت الدراسة عليها والمتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٧)، وقبل إجراء التحليل تم القيام ببعض الاختبارات للتعرف على طبيعة البيانات، على سبيل المثال لا الحصر عرض مشاهدات الدراسة السنوية، ويلاحظ عدم ثبات واستقرار اتجاه حركة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدم وجود اتجاه محدد كما في الشكل (9)، ولجعل البيانات مستقرة تم أخذ الفرق الأول من عينة الدراسة حيث أصبحت السلسلة مستقرة، وبالتالي الفرق الأول من السلسلة أصبح ساكنًا، والشكل (8) يوضح التغيرات السنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تظهر من مقارنة الشكل (٨،٩) العلاقة العكسية وعدم التناغم إلى حد ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، أي إنه كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي.

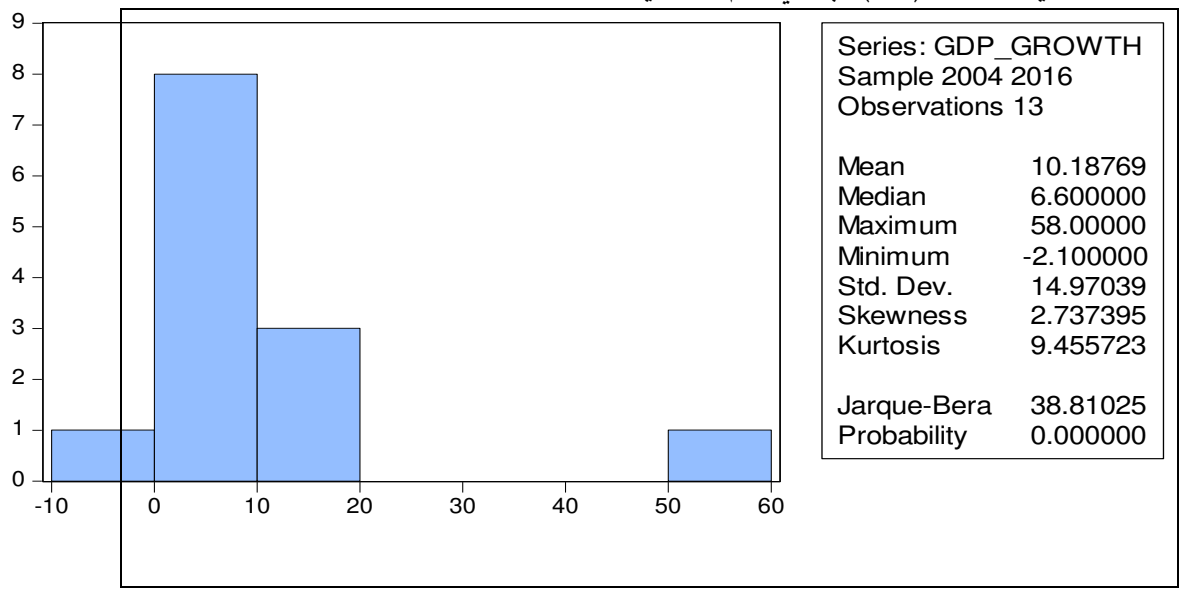


شكل (8):حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

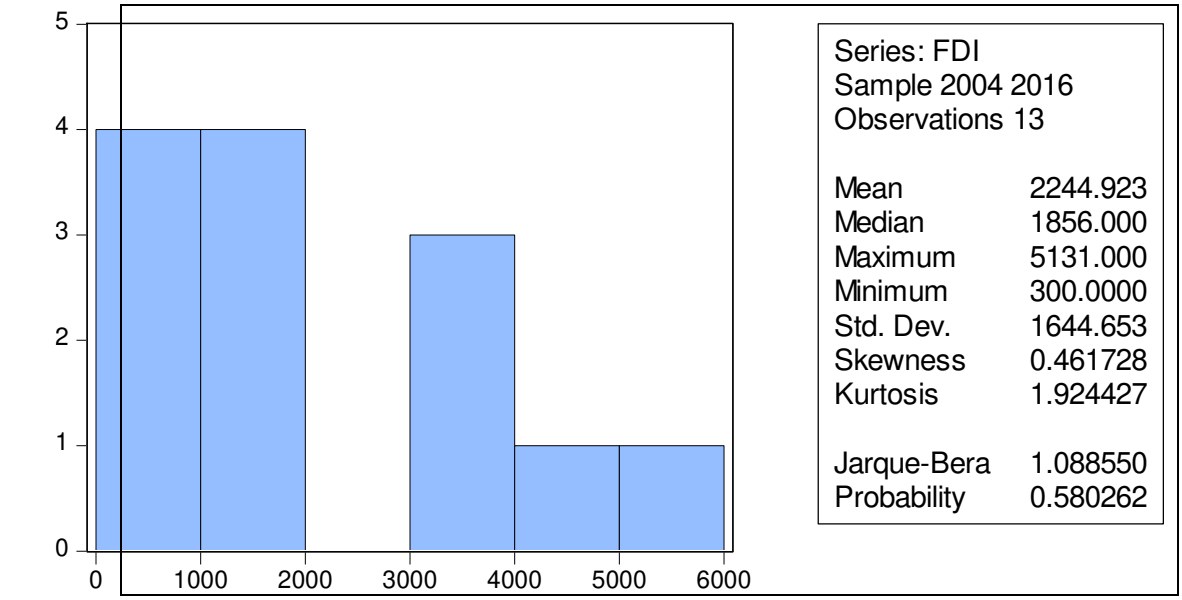
شكل (9): حركة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

إن الشكل (١٠) يوضح التوصيف الإحصائي المتعدد لنمو الناتج المحلي الإجمالي والشكل (١١) يوضح التوصيف الإحصائي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كالمتوسط، والانحراف المعياري، والحد الاعلى والحد الأدنى، ومعامل الالتواء ومعامل التفلطح واختبار إحصائية جاك بيرا، وهذا التوصيف يقدم دليلاً على عدم تبعية فرضية التوزيع الطبيعي، حيث إن متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة هو (١٠,١٨٧٦٩) وبانحراف معياري (١٤,٩٧)، في حين بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٢٤٤,٩٢٣) وبانحراف معياري (١٦٤٤,٦٥٣)، ولتحديد فيما إذا كانت المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فقد تم الاعتماد على اختبار جاك –بيرا في أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ساكن، وأنه يتبع التوزيع الطبيعي، لأن مستوى المعنوية أقل من (٥%)، وبالتالي استقرارية المشاهدات السنوية لنمو الناتج المحلي

الإجمالي بعكس المشاهدات السنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يتبع التوزيع الطلبيعي لكون مستوى المعنوية أكبر من (٥%) وبالتالي عدم استقراريتها.



شكل (١٠): التوصيف الإحصائي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)



شكل (١١): التوصيف الإحصائي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

ثالثاً: التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة

إن عدم اعتماد هذه الدراسة على استخدام نماذج الانحدار التقليدية لوجود سلاسل زمنية غير ساكنة وبالتالي عدم إعطائها تفسيرًا اقتصاديًا مناسبًا للظاهرة قيد البحث على الرغم من معنوية الاختبارات الاحصائية

المستخدمة في اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام السلاسل الزمنية الساكنة من الأساليب القياسية الحديثة من أجل تقديم نتائج واقعية ومتماشية مع العلاقات الاقتصادية المنطقية، وذلك لتجاوز عقبة النتائج غير الدقيقية (المزيفة)، ولذلك استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر المعدل (ADF) واختبار فيليب فيرون (PP) واختبار التكامل المشترك جوهانسون جيسليوس (Johansen & Juselius, 1990)، للتعرف على العلاقة الحقيقية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون متغيرات السلاسل الزمنية الأساسية متكاملة من الدرجة نفسها، ومن ثم تحليل العلاقة باستخدم منهجية كرانجر السببية (Engle & Granger, 1987) عن طريق حزمة البرنامج الاحصائي Eviews8 لمشاهدات السلسلة الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي:

١. اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعدل (Auqmented Dcikey Fuller Test)

هذا الاختبار استخدم لغرض لتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة فيما إذا كانت السلسلة الزمنية لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ساكنة أم لا، وكذلك الحال نفسها لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، والجدول (٤) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعدل، وبما أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، وأيضاً كانت القيمة المعنوية أكبر من قيمة ألفا (٥%)، وذلك يعني عدم رفض فرضية العدم، نتيجة وجود جذر الوحدة، أي إن السلسلة الزمنية غير ساكنة عند المستوى عند النماذج (الثابت والاتجاه) لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، في حين كانت مستقرة عند النماذج المقدرة (الثابت وبدون الثابت والاتجاه)، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت مستقرة فقط عند الأنموذج الثابت والاتجاه عند المستوى الاصلي، في حين إن البقية أصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الثابت والاتجاه نتيجة رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند أخذ الفرق الأول، حيث أصبحت السلسلة ساكنة، وهذه النتائج جاءت بالتوافق مع الدراسات السابقة (Okafor, 2012; Glu, Afzal, Khan & Mughalk, 2012).

جدول (٤): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (ADF) عند المستوى والاختلاف الأول

المتغير		ADFعند المستوى		ADFعند الفروق الاولى	
		T-Statistic	Prob.	T-Statistic	Prob.
نمو الناتج المحلي الإجمالي	ثابت	-4.226108	0.0111	ساكنة عند المستوى الاصلي	
	ثابت واتجاه	-3.907705	0.0572	-3.159517	0.1548
	بدون ثابت واتجاه	-7.272085	0.0000	ساكنة عند المستوى الاصلي	
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	ثابت	-0.039439	0.9319	-5.886258	0.0012
	ثابت واتجاه	-5.615258	0.0055	ساكنة عند المستوى الاصلي	
	بدون ثابت واتجاه	2.071811	0.9829	-1.277743	0.1713

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على حزمة Eviews 8.

٢. اختبار جذر الوحدة لفليب فيرون (Phillips Perron Test)

تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من نتائج اختبار ديكي فولر المعدل فيما إذا كانت السلسلة الزمنية لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ساكنة أم لا، وكذلك الحال نفسها لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، والجدول (٥) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة فيليب فيرون، وبما أن القيمة الإحصائية أقل من القيمة الحرجة، وأيضاً كانت القيمة المعنوية أقل من قيمة ألفا (٥%)، يعني ذلك رفض فرضية العدم نتيجة وجود جذر الوحدة ،أي إن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى عند النماذج (الثابت والاتجاه وبدون الاثنين) لنمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير ساكنة عند النماذج المقدرة الثلاثة (الثابت، الثابت والاتجاه، بدون الاثنين) عند المستوى الاصلي، وأصبحث ساكنة عند أخذ الفرق الاول، وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الثابت والاتجاه نتيجة رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند أخذ الفرق الأول، إذ أصبحت السلسلة ساكنة، وهذه النتائج جاءت بالتوافق مع الدراسات السابقة.

جدول (٥): نتائج اختبار جذر الوحدة لفيليب–فيرون (PP) عند المستوى والاختلاف الأول

المتغير		PPعند المستوى		PPعند الفروق الاولى	
		T-Statistic	Prob.	T-Statistic	Prob.
نمو الناتج المحلي الإجمالي	ثابت	-30.91538	0.0001	ساكنة عند المستوى الاصلي	
	ثابت واتجاه	-25.67359	0.0001	ساكنة عند المستوى الاصلي	
	بدون ثابت واتجاه	-6.015939	0.0000	ساكنة عند المستوى الاصلي	
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	ثابت	-1.062431	0.6931	-6.606129*	0.0018
	ثابت واتجاه	-1.375204	0.8127	-4.028357*	0.0554
	بدون ثابت واتجاه	0.065912	0.6847	-1.949183	0.0528

*** ساكنة عند اخذ الفروق الثانية**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على حزمة Eviews 8.

٣. اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة غير ساكنة عند المستوى، واصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، أي إن المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى I(1) سواء عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الاثنين، وهذا ما جاءت من نتائج اختبار جذر الوحدة، وبذلك يمكن استخدام التكامل المشترك لوجود السلاسل الزمنية غير الساكنة إلا أنها متكاملة من الرتبة نفسها للتعرف فيما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية. وتستخدم هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن وجيسليوس (Johansen & Juselius Test) لتفوقها على الاختبارات الأخرى.

جدول (٦): قيمة معامل الاثر (Trace) والقيمة العظمى (Max-Eigen) لاختبار جوهانسن وجيسليوس

قيمة معامل الاثر لاختبار جوهانسن وجيسليوس				
Sample (adjusted): 2007 2016 Series: FDI GDP_GROWTH Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None * At most 1	0.897903 0.007993	22.89857 0.080252	15.49471 3.841466	0.0032 0.7769
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
القيمة العظمى لاختبار جوهانسن وجيسليوس				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None * At most 1	0.897903 0.007993	22.81831 0.080252	14.26460 3.841466	0.0018 0.7769
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

يتضح من الجدول (٦) بأن نتائج اختبار جوهانسن وجيسليوس من قيمة معامل الاثر (Trace) هو (22.89857) وهو أكبر من القيمة الحرجة (١٥,٤٩٤٧١) عند مستوى معنوية اقل من (٥%)، وأيضا القيمة العظمى (Max-Eigen) هو (٢٢,٨١٨٣١) أكبر من القيمة الحرجة (١٤,٢٦٤٦٠) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي يمكن القول بوجود متجه للتكامل بين المتغيرين على الأقل من خلال نتائج الاختبارين، أي رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. وهذه النتائج جاءت بعكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Hossain & Hossain, 2012; Moudatsou,2001) في حين لا تعارض هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى في باكستان والهند وغيرها (Alfaro, 2003; Iqbal, et al, 2010; Hossain, 2012 Hossain & Almajaly & Aldruby, 2011) وفي الاردن).

يتضح من الجدول (٦) بأن نتائج اختبار جوهانسن وجيسليوس من قيمة معامل الاثر (Trace) هو (22.89857) وهو أكبر من القيمة الحرجة (١٥,٤٩٤٧١) عند مستوى معنوية اقل من (٥%)، وأيضا القيمة العظمى (Max-Eigen) هو (٢٢,٨١٨٣١) أكبر من القيمة الحرجة (١٤,٢٦٤٦٠) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج

المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي يمكن القول بوجود متجه للتكامل بين المتغيرين على الأقل من خلال نتائج الاختبارين، أي رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. وهذه النتائج جاءت بعكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Hossain & Hossain, 2012; Moudatsou,2001;) في حين لا تعارض هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى في باكستان والهند وغيرها (Alfaro, 2003; Iqbal, et al, 2010; Hossain, 2012 Hossain & Almajaly & Aldruby, 2011) وفي الاردن (Almajaly & Aldruby, 2011).

٤. اختبار كرانجر السببية (Granger Casualty Test)

إن هذا الاختبار يعتمد على احصائية واليت (Wald statistics) وفي الأساس جاء استخدام اختبار كرانجر السببي لمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات فيما إذا هناك اتجاه واحد أو اتجاهين أو عدم وجود أي اتجاه لمتغيرات الدراسة، وعلى الرغم من وجود تكامل مشترك بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بحسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجيسليوس، بينما جاءت نتائج اختبار كرانجر السببية بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وهذا ما توضحه نتائج اختبار كرانجر السببية في الجدول (٨) بادخال فترات الابطاء المختلفة (Lag: 2,3)، وتبين بعدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبذلك فإن أي تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي أو لا يسبب تغيرًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من (٥%) لـ كاي٢، بعكس ما توصلت إليه دراسات سابقة (Almajaly & Aldruby, 2011; Iqbal, et al, 2010; Alzahrany, 2004)، وبذلك نقبل فرضية العدم وهي إن تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتسبب في تغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق عند فترات الابطاء المختلفة، وأيضا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب أي تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند فترات الإبطاء المختلفة، أي لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين، وهذا جاء متوافقًا مع دراسة كل من (Alfaro, 2003; Hossain & Hossain, 2012; Abboud, 2014).

جدول (٨): اختبار بيروايس كرانجر السببية لفترة الابطاء (Lag: 2,3)

Pairwise Granger Causality Tests Sample: 2004 2016 Lags: 2		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
GDP_GROWTH does not Granger Cause FDI	2.03776	0.2112
FDI does not Granger Cause GDP_GROWTH	1.06414	0.4022
Sample: 2004 2016 Lags: ٣		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
GDP_GROWTH does not Granger Cause FDI	1.16962	0.4503
FDI does not Granger Cause GDP_GROWTH	1.59875	0.3546

يمكن القول بعد نتائج اختبار التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بأنه يوجد تكامل مشترك بينهم على المدى البعيد وعدم وجود علاقة سببية على المدى القصير، ولذلك لا يوجد تأثير مباشر لتغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما قد يكون هناك تأثير غير مباشر عبر متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، الانفاق الحكومي، صادارات العراق وخاصة النفطية.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم عرضها ونتائج الجانب التطبيقي، توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وعلى النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

١. إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥) لا تتجاوز (٢%) وهي نسبة قليلة جداً، إذ تمثل حصة العراق من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نسبة (٠,٤٩%) ، في حين بلغت حصة العراق من التدفقات العالمية حوالي (٠,٢٢%).

٢. إن نتائج الدراسات السابقة مازالت غير حاسمة في تقديم دليل محدد حول اتجاه العلاقة والتأثير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وبذلك أتاحت الفرصة أمام الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات.

٣. توصلت نتائج اختبار جوهانسن وجيسليوس إلى رفض فرضية العدم حول عدم وجود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

٤. لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، أي إنه لا يمكن رفض فرضية العدم عند فترات الإبطاء المختلفة وهي إن التغيير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب تغييرًا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعدم معنوية مربع كاي وبعكس الحالة فإن التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى التغيير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥. جاءت النتائج لرفض فرضية البحث الاولى حول عدم وجود جذر الوجدة وقبول الفرضية الثانية حول وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وعد تحقيق فرضية البحث الثالثة حول وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

٦. في النهاية نستنتج بأن التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعد دليلا على وجود تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود تأثير مباشر لتغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو قد يكون هناك تأثير غير مباشر لتغيرات لهذه التدفقات على المدى القصير على الرغم من وجود تكامل مشترك بين المتغيرين على المدى الطويل.

٧. إن القطاع النفطي يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ حصة الأسد منه ، وبالتالي جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل كبيرة كعدم توفير اقتصاد حقيقي يقدم الانتاج، ويوفر فرص عمل، ويفعّل القطاع الخاص بحيث يقلل نسبة البطالة في العراق.

ثانياً: المقترحات

١. زيادة فعالية هيئة الاستثمار ودورها وإعادة تقييم قانون الاستثمار من أجل جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لغرض زيادة نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فضلاً عن اندماج وتحقيق التكامل لهذه التدفقات مع الاستثمارات المحلية.

٢. تفعيل عمليات الاصلاح الهيكلي المالي والمصرفي والاقتصادي ووضع سياسات مالية ونقدية بشكل يحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حصة العراق من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول غرب آسيا.

٣. قيام الدولة بالتدخل المباشر الفعال في معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد العراقي وبناء شراكة وتحالف حقيقي مع القطاع الخاص عن طريق مراجعة وتعديل الكثير من القوانين وسياسات العراق الاقتصادية والمالية لتنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على النفط فقط.

٤. الاهتمام بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط باعتبارها مصدر التمويل الأساسي لتمويل موازنة العراق، واستخدام هذه الايرادات لدفع العملية الاستثمارية وخلق الانتاج وتقليل البطالة عن طريق تقليل الاعتماد على الريع النفطي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٥. أثبتت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فتقترح الدراسة تطوير أنموذج الدراسة بإدخال مؤشرات إقتصادية كلية أخرى كالتضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، الانفاق الحكومي، أو حتى مؤشرات الديمقراطية، والفساد أو الإرهاب، وكلها مؤشرات ترتبط بشكل مباشر بالاقتصاد العراقي.

٦. توجيه الدراسة نحو نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وعدم شمولها لدول أخرى على الرغم من وجود دول أخرى تشبه العراق في اعتمادها على النفط في تمويل نفقاتها كالسعودية وايران، واعتماد هذه الدراسة على مشاهدات سلسلة زمنية سنوية لمدة ثلاث عشرة سنة فقط للفترة(٢٠٠٤-٢٠١٧).

٧. تضمن أنموذج الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقط، ونقترح إضافة متغيرات أخرى مثل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، وعرض النقد، والإنفاق الحكومي في الدراسات المستقبلية المشابهة لتحسين وتطوير التغيرات في النتائج المتعلقة بتأثير تغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن إضافة متغيرات غير اقتصادية كالأخطار السياسية والإرهاب والفساد والانتخابات، وتوتر العلاقة بين المركز واقليم كردستان وغيرها، وكلها عوامل تؤثر على ثقة المستثمر.

Reference

Abboud, L. S. (2014). The role of investment in GDP in Iraq for the period (2005-2011). *Journal of Madenat Alelem College*, 6(1), 39-53.

Adams, S. (2009). Foreign direct investment, domestic investment, and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of Policy Modeling*.

Alazawy, K. A. S. (2016). The impact of foreign direct investment on the growth of industrial sector in Iraq (2003-2013). *AL-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences*, 18(3), 180-193.

Alfaro, L. (2003). Foreign Direct Investment and Growth: Does the Sector Matter?.

Almajaly, A. K. S., & Aldruby, R. (2011). The effect of economic variables on the volume of foreign investment in the Amman Stock Exchange. *Journal of Damascus Journal for Economic and Legal Sciences*, 27(4), 333-361.

Almasudy, T. A. A. (2010). Studying in growth rates which may be used to treatment the cases of poor. *Journal of Economic Sciences*, 7(26). 26-51.

Almfraji, M. A., & Almsafir, M. K. (2014). Foreign Direct Investment and Economic Growth: Literature Review from 1994-2012. International Conference on Innovation, Management and Technology Research, Malaysia, 22-23 September, 2013, Procedia-Social Behavioral Sciences, 129, 206-213.

Alzahrany, B. S. (2004). Foreign direct investment and its role in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia: a benchmark study for the period (1970-2000). Unpublished Master Thesis, Department of Economics, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

Amadeo, K. (2017). The Key to Understanding What a Country Is Good at Producing. Available at https://www.thebalance.com/what-is-gdp-definition-of-gross-domestic-product-3306038

Arouri, M.E., & Khuong, N.D. (2010). Oil prices, stock markets and portfolio investment: Evidence from sector analysis in Europe over the last decade. *Energy Policy*, 38(8), 4528-4539.

Asaad, Z. (2014). The Economic determinants of foreign direct investment inward to Iraq for period (2004-2011). *Journal of University of Duhok*, 17(1), 192-217.

Asaad, Z. A. (2014). Testing the bank sector at weak form efficiency in Iraq Stock Exchange for period (2004-2014): Empirical research. *Journal of Economic Sciences*, College of Administration and Economic, Basrah University, 10(37), 57-80.

Asaad, Z. A. (2017). The Influence of the Financial and Real Output Indicators on Malaysian Stock Market. *International Cihan Journal of Social Science*, 1(1), 4-21.

Asaad, Z. A., & Marane, B. M. (2020). Corruption, Terrorism and the Stock Market: The Evidence from Iraq. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)*, 7(10), 629-639. https://doi.org/10.13106/jafeb.2020.vol7.no10.629.

Asaad, Z. A., & Marane, B. M. (2020). The Influence of Human Development, Institutional Quality and ISIS Emergence on Foreign Direct Investment in Iraq. *Technium Social Sciences Journal*, 10(1), 318-332. https://doi.org/10.47577/tssj.v10i1.1402.

Asaad, Z. A., Marane, M. O., & Mustafa, H. M., (2020). The impact of Geopolitical Risks and the Human Development on Foreign Direct Investment Inflows in Iraq for the Period (2004-2018). *Global Journal of Business and Economics*, 9(1), 37-54. https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.1.4.

Asaad, Z., Marane, B. M., & Omer, A. (201٥). Testing the efficiency of Iraq Stock Exchange for period (2010-2014): An empirical study. *Journal of University of Duhok*, University of Duhok, 18(1), 378-398.

Barrell. R., & Pain. N. (1996). The Growth of Foreign Direct Investment in Europe. *National Institute Economic Review,* 160(1):63-75.

Brian, J. Aitken & Ann, E. Harrison (1999). Do Domestic Firms Benefit from Foreign Direct Investment? Evidence from Venezuela. *American Economic Review*, 89:605-618.

Buatros, A., & Dahan, M. (2010). The effect of the change in monetary circulation on the GDP of the Algerian economy. *Journal of Economy and Society*, 6, 97-122.

Canedo Donoso, D. (2009). Oil Price Shocks and Stock Markets, www.inesad.edu.bo/bcde2009/B3%20Daniel%20Canedo.pdf.

Gul, S., Sajid, M., Afzal, F., Khan, M. B., & Mughal, S. (2012). Factors influencing foreign direct investment: The case of Pakistan. *Economics and Finance Review,* 2(2), 21-25. http://ideas.repec.org/p/pid/wpaper/201167.html

Hossain, A., & Hossain. M. K. (2012). Empirical Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Output in South Asian Countries: A Study on Bangladesh, Pakistan and India. *International Business Research*, 5(1): 9-21.

Iqbal, M. S., Shaikh, F. M. & Shar, A. M. (2010). Causality Relationship between Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Pakistan. *Asian Social Science,6(* 9), 82-89.

Khashib, J. Economic Growth: Concepts and Theories, Aloka network, 29.

Lim, E. (2001). Determinants of and relationship between foreign direct investment and economic growth: A Summary of Recent Literature. IMF working paper, 175.

Mankiw, N. G., David, R., & David, N. W. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *Quarterly Journal of Economics*, CVII, 407-438. http://dx.doi.org/10.2307/2118477.

Marane, B. M. & Asaad, Z. (2014). Analysis of the Bank's Ability which are Operating in the Kurdistan Region of Iraq to Meet the Investment Law. *Economic Sciences*, 9(35), 39-71.

Ministry of Planning, Economic Planning Commission, national income and GDP in Iraq.

Ministry of Planning. (2013). National Development Plan 2013-2017, executive Summary, Baghdad, Republic of Iraq.

Mithani, D. M. (2010). International Economics. Sixth Revised Edition. Himalaya Publishing House. Mumbai. India.

Moudatsou. A. (2001). Foreign direct investment and economic growth: Evidence from 14 European Union countries. http://www.iefs.org.uk/Papers/Moudatsou.pdf.

Nasir, R. (2004). A vision of sustainable economic growth in Syria. Working paper for the Syrian Economic Sciences Association, Damascus, Syria.

New Growth Theory. http://www.investopedia.com/terms/n/new-growth-theory.asp#ixzz4f5amQyji.

Okafor, H. O. (2012). Do domestic macroeconomic variables matter for foreign direct investment inflow in Nigeria?. *Research Journal of Finance and Accounting*, 3(9), 55-67.

OPEC Annual Statistical Bullet in 2014. http://www.opec.org/opec_ web/en/data_ graphs/330.htm.

Romer, M. P. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of Political Economy*, 94(5), 1002-37.

Salih, A. W. A. (2016). The impact of crude oil price changes on economic growth rates in Iraq for the period (1990-2013). *Journal of Administration and Economics*, 39(108), 43-55.

Taylor, M.P. & L. Sarno (1999). Capital flows to developing countries: Long and short-term determinants. *World Bank Economic Review,* 11:451-470

Trevino, Len, J., J. D. Daniels., H. Arbelaez & K. P. Upadhyaya. (2002). Market Reform and Foreign Direct Investment in Latin America: Evidence from An Error Correction Model. *International Trade Journal*, 16(4):367 – 392.

WorldBank, World Development Indicators, 2017.